مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(1) – ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق

Competitive Maghreb Economic Integration Countries: Reality and Prospects

أ.ناجي حريرش / د.عبد الرحمن أولاد زاوي، جامعة سوق أهراس، الجزائر

تاريخ التسليم:(2017/10/10)،تاريخ القبول:(2017/12/22)

ملخص :

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية التكامل الاقتصادي المغاربي وإمكانيات تفعيله في سبيل اغتنام فرص تعزيز تنافسية الدول المغاربية، تم في هذه الدراسة الاعتماد على بيانات واحصائيات الهيئات الدولية ذات الاختصاص في مجال متغيرات الدراسة، مثل احصائيات مجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، احصائيات البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التكامل الاقتصادي المغاربي في حالة تفعيله يعرض فرصا معتبرة للارتقاء بتنافسية الدول المغاربية وتحقيق مستويات معتبرة من الرفاهية لشعوب المنطقة، تتجلى قيمة هذا البحث من طبيعة الموضوع ومتغيراته، حيث أن التكامل المغاربي وتنافسية الدول المغاربية يعتبران من القضايا الحساسة والحاسمة في مستقبل دول المنطقة ومصير ورفاهية شعوبها.

الكلمات المفتاحية:التكامل الاقتصادي،الدول المغاربية، التنافسية الدولية

Abstract :

This paper addresses the issue of Maghreb economic integration and the possibilities to activate it in order to seize the opportunities of strengthen Maghreb countries competitiveness. We aim by this study to clarify the concept of economic integration, the presentation of the experience and Maghreb integration process, analyzing Maghreb countries competitiveness, and finally the opportunities supported by Maghreb economic integration to strengthen the international competitiveness of region countries.This study adopted statistics from relevant international agencies in the study variables context, such as the United Nations Conference on Trade and Development, the World Bank and the World Economic Forum. One of the most important results is that Maghreb economic integration offers opportunities to improve Maghreb countries competitiveness and achieve significant levels for region peoplesprosperity. The value of this study is reflects the fact that Maghreb integration and Maghreb countries competitiveness are considered as decisive challenges for the future of region countries and their peopleswell-being.

Key words: Economic Integration, Maghreb Countries, International Competitiveness.

مقدمة:

يتصف المشهد الاقتصادي العالمي الراهن بالتوجه الكبير للدول والأقاليم على اختلاف درجة تقدمها إلى تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذلك لما يوفره الاندماج من مزايا لتوسيع الأسواق وما يتيحه من فرص في تنسيق وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة بكل معاييرها. من جهتها سعت الدول المغاربية جاهدة لتشكيل وحدة اقتصادية مبنية على المقومات الدينية، التاريخية واللغوية التي تجمعها، لكن بالرغم من العمق التاريخي للوحدة المغاربية ورغم مضي أكثر من ثلاث عقود من توقيع اتفاقية مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي، إلا أن هذا المشروع لم يؤت ثماره ولم يجسد على أرض الواقع، بل أن اقتصادات المنطقة بقيت تتسم بالتشتت والاختلاف، وبقيت بذلك سوق شمال القارة الإفريقية من أبطأ الأسواق نموا وحركية، إلى جانب أن دول المنطقة تتذيل الترتيب العالمي على أساس مؤشرات التنافسية الدولية حسب ما صدر في تقارير الهيئات ذات الاختصاص في هذا المجال، لتكون دول المغرب العربي بذلك قد أضاعت فرصا معتبرة في مجال الارتقاء إلى مراكز متقدمة عالميا، وتعزيز رفاهية شعوبها.

ولعل من أبرز المزايا التي يطرحها تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في مجال تعزيز تنافسية الدول المغاربية هو فرصة حجم السوق المغاربية التي تتجاوز 97 مليون مستهلك، فرصة الاستفادة من جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية، التنسيق في مجال رفع التحديات الأساسية التي تعيشها المنطقة وتعزيز المركز التفاوضي على الصعيد الدولي.

بناء على ما سبق تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة ضمن السؤال التالي:

كيف يمكن الاستفادة من التكامل الاقتصادي المغاربي في تعزيز تنافسية الدول المغاربية ؟

من أجل الإجابة على هذه إشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين:

أولا: تجربة الدول المغاربية في التكامل الاقتصادي، وذلك مرورا بمفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه وأشكاله، ثم عرض مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي ومؤشرات التجارة البينية للمنطقة.

ثانيا: تنافسية الدول المغاربية، من خلال عرض تطور مفهوم التنافسية الدولية، ثم مؤشرات تنافسية بلدان المنطقة وفرص تعزيزها من خلال التكامل المغاربي.

1- ماهية التكامل الاقتصادي المغاربي:

1-1 مفهوم التكامل الاقتصادي:

أ- **التعريف اللغوي والاصطلاحي:** تم استخدام لفظ التكامل لأول مرة سنة 1620 ضمن قاموس أكسفورد، أين أخذت الكلمة اللاتينية "Intégration" مدلول "تجميع الأشياء لتكون كلا واحدا" (عبد المقصود،2007، ص 10)، أما اصطلاحا فيأخذ مفهوم التكامل الإقتصادي مدلولات متعددة كونه يمر تطبيقيا بجملة من المراحل التي يتصف في كل منها بخصائص معينة، كما يتضح عدم التوافق

بين الاقتصاديين بشأن وضع تعريف دقيق وموحّد لهذا المصطلح، حيث يصرّح " François Perroux" في هذا الشأن بأن هذا المفهوم يحتلّ مكانة هامّة ضمن هرميّة القضايا الاقتصادية الغامضة،كونه شديد التداخل مع المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الأخرى ذات الصّلة(Koné,2012,P.381)، وفي سبيل ضبط مفهوم التكامل الاقتصادي قدّم "C.P.Kindleberger" تصورا حول هذا المفهوم بناءً على الدّمج بين ثلاث تعاريف أساسية قدمها ثلاث روّاد للفكر الاقتصادي التكاملي وهم "Jan Tinbergen"، "Béla Balassa" و" Gunnar Myrdal"، منطلقا من تأييد "J.Tinbergen" لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة الدول وما يقدمه ذلك من إسهامات في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي، ثم أفكار "B. Balassa" الذي اعتبر أن التكامل يمثل حالة وعملية في الوقت نفسه، حيث أنه قد يعبّر عن الصورة النهائية التي يأخذها بما يضمن زوال أشكال التفرقة بين الوحدات المتكاملة، أما كعملية فيعبر مصطلح التكامل عن جملة السياسات، المراحل والوسائل التي ترمي في النهاية إلى رفع القيود بين الدول المتكاملة وإلغاء جميع صور التمييز بينها (Balassa, 2011, P.01)، كما ركّز "B.Balassa" في هذا الإطار على قضية التمييز والتدخل الحكومي وعلاقته بسياسات تحرير التجارة الخارجية معتبرا إزالة التمييز والتدخل الحكومي مطلبا أساسيا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي (عفيفي،1994، ص279)، بالإضافة إلى أن فكر "B.Balassa" يذهب إلى المجال الأوسع في إطار تحرير التجارة الخارجية، حيث ركز على الآليات الخاصة بحرية وحركية عناصر الإنتاج، بمعنى إزالة كافة القيود التي تحول دون انسياب رؤوس الأموال الدولية وانتقال عنصر العمل (عفيفي، 2005، ص29)، أما "G.Myrdal" فقد قدم مفهوما أشمل من المفهومين السابقين، معتبرا أن تحقيق التكامل الاقتصادي يستدعي توافر عنصر التزامن بين عملية تحرير التجارة الخارجية وحرية انتقال عناصر الإنتاج إقليميا ودوليا، ومن هنا يكون التكامل حسب أفكار "G.Myrdal"عبارة عن "تلك العملية التي يتمّ بموجبها إزالة كل الحواجز بين الوحدات المتكاملة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج إقليميا ووطنيا، حيث يمثل تنسيق السياسات الاقتصادية شرطا أساسيا لإنجاح التكامل الاقتصادي" (أبو ستيت،2004، ص07).

كما أن التكامل الاقتصادي عملية منتظمة ذات أبعاد متعددة على غرار البعد الاقتصادي، فهو يمثل "عملية اقتصادية، سياسية واجتماعية تتجه نحو إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد التي تزخر بها الأطراف المتكاملة، وخلق المزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ،لصالح تعزيز تنميتها وبلوغ درجة من الاندماج تصل في صورتها النهائية إلى الوحدة الاقتصادية ،وذلك لا يتحقق

إلا من خلال إعطاء أولوية للقرار السياسي الموحّد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية"(عبد الرحيم،2002، ص 43).

ب- أشكال ودرجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

ناقشت التعاريف السابقة في شِقّ منها مفهوم التكامل الاقتصادي في صورته النهائية،ومنها ما تناولت إحدى جزئياته،حيث عالج بعض منها جزءا أو درجة معينة من درجاته ،والبعض الآخر ذهب إلى التكامل في شكله النهائي، لكن على غرار المرحلة التي يمر بها هناك معايير أساسية تجعله يأخذ شكلا معينا دون آخر، وأهم تلك المعايير: درجة التأسيس؛نوع العضوية؛ درجة ومجال تحرير المبادلات ، وأخيرا عدد الأطراف المشاركين في التكامل الاقتصادي، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (01)، حيث تم اعتماد تصنيف "B. Balassa" لمراحل التكامل التي تنطلق حسبه من منطقة التجارة الحرة ثم مرحلة الإتحاد الجمركي؛ السوق المشتركة؛ الإتحاد الاقتصادي وأخيرا الوحدة النقدية.

الجدول 01: تصنيفات أشكال التكامل الاقتصادي

نمط التصنيف	المعايير	شكل / درجة التكامل الاقتصادي				
تصنيف " .B Balassa"	مراحل التكامل الاقتصادي	منطقة التجارة الحرة	إتحاد جمركي	سوق مشتركة	إتحاد اقتصادي	إتحاد نقدي
خصائص التكامل	مستوى / درجة التأسيس	الجانب القانوني للتكامل		الجانب التطبيقي للتكامل		
نوع العضوية	هل العضوية مفتوحة لدول أخرى ؟	تكامل مغلق		إقليميّة مفتوحة		
درجة تحرير المبادلات	ما هي التعريفات التي تشملها اتفاقية تحرير التجارة البينية ؟	تكامل سطحي		تكامل معمّق		
تعدد الأطراف المشاركة	كم من دولة مشاركة في التكامل ؟	تكامل متعدد الأطراف		تكامل تثاقلي		تكامل ثنائي

Source: Yoo-Duk Kang.(June 2016). *Development of Regionalism: New Criteria and Typology*, Journal of Economic Integration.Center for Economic Integration, Sejong University,31(2). 234-274. JSTOR 43783267.

بناءً على التصنيف الذي قدّمه "B.Balassa " يتضح من الشكل أعلاه أن المرحلتين الأولى والثانية من التكامل (منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي) يعبّران عن الجانب التأسيسي القانوني للتكامل الاقتصادي، والذي يرافقه عضوية مغلقة أمام دول أخرى خارج إقليم الدول المتكاملة، تجارة بينية متواضعة، وتعدّد أطراف الإقليم المعنية بمشروع التكامل، أمّا المراحل الثلاث المتقدّمة (السوق المشتركة؛ الوحدة الاقتصادية والاتحاد النقدي) فهي تعبّر عن التجسيد الفعلي لمشروع التكامل التي تتاح فيها الفرصة لانضمام دول أخرى من خارج إقليم الدول المتكاملة، تكون فيها التجارة البينية على

مستوى معتبر، لكن التكامل في هذه المراحل المتقدمة يميل نحو التثاقل وتراجع عدد الدول المشاركة خاصة إذا تعلق الأمر بالاتحاد النقدي.

ج- شروط التكامل الاقتصادي:

قسّم كل من "Haas &Schmitter" شروط التكامل الاقتصادي إلى ثلاث أصناف تبعا للمرحلة التي يمر بها ،حيث شمل هذا التّصنيف في البداية شروطا أولية يستوجب توافرها قبل الشروع في إجراءات التكامل ،ومنها حجم وقوة الوحدات المعنيّة ،وفي الدرجة الثانية الشروط المرافقة لإجراءات التكامل ،وأخيرا الشروط العملية التي تضمن استدامة وتقدّم مشروع الوحدة الاقتصادية (Hass&Schmitter, 1964, P.P 711-719)، وبناء على التقسيم الذي طرحه " Haas &Schmitter" عرض "Joseph Samuel Nye" من جهته جملة منقّحة من العوامل التي وصفها بمحددات الاستجابة التكاملية ،مقسما بذلك شروط التكامل الاقتصادي إلى شروط هيكلية بنائية ذات تأثير مباشر على التعهد الأوّلي للتكامل ، وأخرى إدراكية يجب توفرها لضمان نجاعة الترتيبات الموالية والمرافقة (Nye,1970,P.817)، حيث أن أهمّ الشروط البنائية:

- التكافؤ الاقتصادي للوحدات المتكاملة: حيث يرى "J.S. Nye" أنّ التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون أكثر نجاحا إذا ماتم تشكيله بين شركاء متكافئين اقتصاديا، وذلك على النقيض من على النقيض من أفكار كلمن "K. Deutsch, A. Etzioni, B. Russett" الذين يرون أنه لا وجود لدليل مقنع يشير إلى أن الوحدة الإقليمية الحديثة يجب أن تتألف من دول من نفس الحجم الاقتصادي؛
- قيمة النّخبة المكمّلة: يرى "J.S. Nye" في هذا الشأن أنّ أكبر نخبة وزن أو أكثرها تأثيرا على السياسات الاقتصادية هي التي تعمل على توفير أحسن الظّروف للاستجابة التكاملية الايجابية ،كما منشأن تلك النخبة أن تقف أمام الضغوطات الجوانب السلبية للقرارات الناجمة عن الإجراءات الأولية للتكامل الاقتصادي، وكان ذلك من منطلق الدور الذي لعبته النخب المكملة في إنجاح مشروع الوحدة الأوروبية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى؛
- مقدرة الدول الأعضاء على التكيف مع الأزمات: في هذا الشأن طرح "J.S. Ney" فرضا رئيسيا مغزاه أن عدم الاستقرار الداخلي والعوامل التي تحدّ من مقدرة صناع القرار التكاملي والسياسات الاقتصادية على التكيف والتجاوب مع الأزمات يؤدي إلى آثار سلبية ناجمة قد تؤدي إلى تنافر الوحدات عِوَض العمل على تفعيل إجراءات التكامل الاقتصادي.

أمّا عن الشروط الإدراكية التي من شأنها ضمان نجاعة التدابير المتخذة في كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فأهمها:

- ضمان الإنصاف في توزيع المنافع بين الأطراف: الفرض الملازم لهذا الشرط هو إدراك الدول المتكاملة لقابلية التساوي في توزيع المنافع والمصالح، مما يدفع بإجراءات التكامل نحو النجاح من خلال تعزيزها بتوافر المناخ المناسب؛
- قوة الحجة الخارجية: حيث يُشترط تحقق الإدراك المشترك للدول الأعضاء بضرورة التكامل والخروج بتعريف مشترك لطبيعة الموقف الخارجي والإجراءات المتخذة في التعامل مع الخارج ،وذلك ما يعتبر عنصرا ضروري التأييد الاستجابة لآليات التكامل الاقتصادي؛
- إدراك انخفاض التكاليف المتوقعة من التكامل: تُعبّر تكاليف التكامل في جانب منها عن التكلفة التي تتحملها دولة ما في حالة رفع الحماية عن منتج معيّن والسّماح باستيرادهم دول أخرى داخل نطاق التكامل، كما قد تعبّر تلك التكاليف عن الإيرادات التي يتم التضحية بها في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية، ويُسهّل انخفاض التكاليف المتوقعة من التكامل الاقتصادي الحصول على موافقة الأطراف المعنية على الإجراءات الأولية لعملية الترابط الاقتصادي.

1-2 التكامل الاقتصادي المغاربي: الخلفية التاريخية ومسيرة التطور

أ- **الخلفية التاريخية لتأسيس اتحاد المغرب العربي:**المقصود بدول المغرب العربي هي الدول الخمس التي تمتد من الشرق إلى الغرب انطلاقا من ليبيا؛ تونس؛ الجزائر؛ المغرب وموريتانيا، وتعود تسميته من الأصل العربي "جزيرة المغرب" تلك التسمية التي أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي أدخل العربُ الإسلامَ عليها في القرن السابع ميلادي، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه، حيث أنه كثيرا ما يوصف المغرب العربي بالأسطورة، لكن الجزم بأن هذه الكتلة لا تمثل أي وحدة اجتماعية ولا اقتصادية ولا سياسية يتنافى مع ما تعرضه المعطيات الموضوعية التي تبيّن أن دول المنطقة ليست قليلة الانسجام بالقدر الذي يروج له (براهيمي، 1996، ص.ص 27-28)، فالمرجعية التاريخية لدول المغرب العربي تعود إلى العصر القديم قبل أن يعززها الدين الإسلامي الذي عمِل على بناء الانسجام والتقارب بين شعوب المنطقة، ليأتي زمن الاحتلال الغربي الذي ما فتئ يخطط من أجل تجزئتها وتفكيكها، كما أن الوثائق التأسيسية لاتحاد المغرب العربي ركزت على الأبعاد الدينية، اللغوية والتاريخية كمقومات للوحدة، ومن شأنها أن تكون عاملا رئيسا في سبيل الاندماج بين الشعوب المغاربية، لكن بالرغم من ذلك فإن اهتمام دول المغرب العربي بالبعد الإسلامي يعتبر محدودا في الوقت الذي يمثل فيه الإسلام الدين الغالب على سكان معظم الدول الإفريقية، كما أن المعطيات السياسية الحاصلة في المنطقة تشير في مجملها إلى إخفاق بناء المغرب العربي وإستراتيجية الانفتاح على العالم الإسلامي، ويعود ذلك إلى غلبة المصالح السياسية على حساب آمال وتطلعات الشّعوب (مساوي، حامي الدين، 2010، ص.ص 373-375).

ب- مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي: أدركت الدول المغاربية بصفة مبكرة ضرورة التلاحم من أجل مجابهة المخاطر السياسية، الإجتماعية والاقتصادية التي هي أكبر من أن يكون بمقدور دولة واحدة مواجهتها، حيث كانت البدايات الأولى لتلك الإدراكات كانت في عام 1963 بتوقيع اتفاقية الرباط، التي اشتملت على ضرورة تنسيق سياسات الدول الثلاث (الجزائر؛ تونس والمغرب) أمام السوق الأوروبية المشتركة زيادة على تنسيق السياسات التنموية، وتوالت من بعدها اللقاءات في تونس وطنجة عام 1964، متبوعة بلقاءات عدّة احتضنتها العواصم المغاربية تُوِّجت بإنشاء أجهزة التعاون المغاربية المتمثلة في اللجنة الاستشارية الدائمة ومركز الدراسات الصناعية، وعلى امتداد 16 عاما من بعد سنة 1964 لم يتم انجاز الكثير في مشروع الوحدة المغاربية، وذلك تبعا للتداخل بين المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا التباين الذي ميز الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية (الشكري،2007، ص.ص 02-03)، حيث أنه خلال الفترة ما بين 1964 إلى 1975 كانت غالبية الاتفاقيات ثنائية فقط ولم تشمل إلا القليل من القطاعات كالنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، ذلك في الوقت الذي لم يسجل فيه المجال التجاري ولا الصناعي أي تقدم ملحوظ، ولم يتم إزالة الرسوم الجمركية مما أبقى التجارة البينية ضعيفة المستوى، وفي شهر ماي من سنة 1975 وضمن فعاليات الملتقى السابع لوزراء الاقتصاد المنعقد في الجزائر، والذي عرف مشاركة موريتانيا مع غياب ليبيا، حدث الانقطاع بدل أن تتوج خلاله جهود اللجنة الاستشارية الدائمة واعتماد استراتيجية شاملة وحقيقية للتكامل (بهلولي،2014، ص 179).

كان لمشكلة الصحراء الغربية التي أثيرت عام 1974 الأثر البالغ في عرقلة مسيرة التقارب والتعاون الاقتصادي المغاربي، حيث تبع ذلك تعثر وانقطاع للعلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا، ووقوفا أمام تدهور العلاقات السياسية فقد قامت بلدان المغرب العربي بعدّة مبادرات من أجل إعادة بعث الاستقرار في المنطقة، حيث كان أبرزها معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1973، ومعاهدة وجدة بين المغرب وليبيا سنة 1974 (بلقزيز، 2013، ص 68).

أمام تفاقم الضغوطات التي فرضتها الأزمات الاقتصادية في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، والتخوف من تداعيات زوال الحواجز الاقتصادية بين وحدات السوق الأوروبية المشتركة، سارعت الدول المغاربية نحو تجسيد مستوى معتبر من التنسيق والتقارب على مستوى المشروعات الاقتصادية، حيث شرعت الحكومات في ظل العزلة السياسية للأنظمة في البحث عن سبل لتفعيل المشروع المغاربي في تلك الفترة من خلال احتواء مجالات وبؤر الصراع والتوجه نحو تطبيع العلاقات البينية المغاربية، وذلك ما تم تتويجه بعقد لقاء بين رؤساء الدول المغاربية الخمس في 17 فيفري 1989 في المغرب، أين تم توقيع معاهدة مراكش المؤسِّسة لاتحاد المغرب العربي والتي تحدد

البنيات السياسية للاتحاد، وكانت أهم التطورات النوعية التي تمخضت عنها تلك المعاهدة هي (المديني، 2006، ص.ص 21-22):

- عودة العلاقات الجزائرية المغربية بعد قطيعة دامت 14 عاما على إثر اللقاء الذي جمع رئيسي البلدين في عام 1988؛
- الاتفاق على تسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار خطة استفتاء تحت إشراف أممي؛
- تراجع الضغوطات الأجنبية على المنطقة والناجم عن التقاطب بين المعسكرين الشرقي والغربي؛
- بروز وتصاعد تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الأفريقي؛
- فشل الاتفاقيات الثنائية خاصة التجربة الثنائية للمغرب وليبيا والتجربة الثلاثية لباقي الدول.

إتّصفت معاهدة مراكش 1989 بأهدافها السّطحية، حيث اقتصر نَصُّها الأساسي على عبارات عامة ومتواضعة حول السياسة المشتركة والتعاون الاقتصادي باستثناء الإشارة إلى "العمل بصفة تدريجية" على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، البضائع ورؤوس الأموال، وقد عرف مشروع الوحدة المغاربية في الفترة 1989-1994 مرحلة أُطلق عليها المراقبون تسمية "مرحلة قوة الدفع في الإتحاد" كونها عرفت العديد من المبادرات، مثل الاتفاق حول إقامة وحدة جمركية ضمن قمة الجزائر 1990، ثم الاتفاق حول بناء استراتيجية مشتركة للتنمية في قمة ليبيا 1991، ثم الاعلان عن منطقة للتبادل الحُرّ وإنشاء المصرف المغاربي المشترك للاستثمار ضمن قمة تونس عام 1994، إلاّ أنّ طُغيان مبدأ السيادة الوطنية وتواضع التوجهات الاقتصادية قد أَضفيا حينها على مشروع الاتحاد المغاربي صبغة البيان حول تصالح الأنظمة القائمة، حيث أنه بعد خمس سنوات من تأسيسه عرف الاتحاد مرحلة جمود وشلل سياسيين امتدت بين 1995 و2000، وكان ذلك على إثر الأزمة الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية، وبطلب من المغرب تم تجميد مؤسسات الاتحاد، حيث أظهرت تلك الأزمة مدى هشاشة البنية الاقليمية المغاربية ليعود المشروع إلى نقطة البداية، وبنوع من التوتر في العلاقات (بن عنتر،2015، ص 16)، ذلك على غرار التداخل الحاصل بين الأبعاد السياسية، الأمنية والاقتصادية، كتباين المواقف إزاء احتلال العراق للكويت، الملف الإسلامي في الجزائر، وتضارب الآراء من جرّاء إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وبعد تجاوز حرب الخليج وقضية "لوكبري" الليبية تم التكثيف من اجتماعات مجلس وزراء الخارجية والمجلس الوزاري المكلف بالتجارة واللجنة الوزارية المتخصصة المكلّفة بالاقتصاد والمالية، وضمن الدورة الثامنة لأعضاء المجلس الوزاري المكلف بالتجارة الذي تم انعقاده في جانفي 2007 بتونس، تم تدارس النقاط التالية:

- تقييم نتائج أعمال الفريق المكلف بإعداد اتفاقية منطقة التجارة الحرة المغاربية؛

- دراسة البرنامج المرحلي للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب؛
- إعداد التصنيف الجمركي الموحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك؛
- إعداد مشروع للتنسيق من أجل قيام منطقة التبادل الحر الأور ومتوسطية التي كانت مرتقبة لعام 2010.

وتلى ذلك انعقاد الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية في أوت 2007 بطرابلس، والذي تُوّج بتشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برنامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين الدول المغاربية (الشكري،2007، ص 05)، لكن اقتصادات المنطقة بقيت تتسم بالتشتت والاختلاف، حيث أنه بالرغم من مرور قرابة ثلاث عقود من توقيع معاهدة مراكش، إلا أن منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي المتفق عليها سنة 1992، وكذا السوق المغاربية المشتركة المزمع تأسسيها عام 2002 ظلتا في شكل مشروع إلى يومنا هذا، كما أن سوق شمال افريقيا لا تزال من أبطأ أسواق القارة نموا وأقلها حركية، حيث تشير إحصائيات 2012 إلى أن التجارة البينية لم تشكل سوى 3 % من المبادلات التجارية للدول الأعضاء، وهي نسبة جد ضئيلة إذا ما تم مقارنتها مع المستويات المسجّلة في باقي التجمعات الاقليمية الافريقية والعالمية، حيث بلغت التجارة البينية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (CEDEAO) ما نسبته 9,2%، في حين سجّل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا (UEMOA) نسبة 15 %، سوق الميركوسور (Mercosur) نسبة 19 %، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) نسبة 21 %، والاتحاد الأوروبي بنسبة 65 % (الأمم المتحدة، 2013، ص07).

1-3 تطور حجم التجارة البينية للدول المغاربية:تشير إحصائيات الدليل السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) إلى الحجم الضئيل الذي سجلته التجارة البينية للدول المغاربية، وذلك ما يترجم الخطوات المتواضعة والمبادرات المتلاشية بين دول المنطقة في سبيل إنشاء وحدة اقتصادية متكاملة تجابه الظروف والمتغيرات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية الراهنة، ويوضح الجدول رقم (02) تطور حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي بين 1995 و2015 معبرا عنه بقيمة الصادرات السلعية للمنطقة.

الجدول 02: تطورحجمالصادراتالبينيةللدولالمغاربيةبين 1995 و 2015 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	1995	2000	2005	2010	2014	2015
الصادرات البينية	1232	1092	1915	3438	5375	3599

Source : Manuel de statistiques de la CNUCED, 2016, P (22).

يتضح من الجدول أعلاه أن حجم التجارة البينية بين الدول المغاربية والمعبر عنه بقيمة إجمالي الصادرات البينية للمنطقة قد عرف نموا مضطردا خلال العشرين سنة الممتدة بين 1995

و2015، ولكن يبقى هذا الحجم جد متواضع إذا تمت مقارنته بما يتم تداوله بين تجمعات إقتصادية أخرى حتى لحالة الدول النامية،وذلك ما يمكن توضيحه في الجدول رقم (03) بالاعتماد على إجمالي قيمة الصادرات البينية:

الجدول 03: مقارنة بين حجم التجارة البينية للدول المغاربية وتجمعات اقتصادية أخرى لسنة 2015

المجموعات الاقتصادية	اتحاد المغرب العربي **UMA**	مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية **SADC**	المجموعةالاقتصاديةلدولغربافريقيا **CEDEAO**	السوق المشتركة لجنوب أمريكا **Mercosur**	رابطةجنوبآسياللتعاونالإقليمي **SAARC**
قيمة الصادرات البينية	3,6 مليار دولار	30 مليارددولار	10 مليارددولار	40 مليار دولار	23 مليار دولار
النسبة من إجمالي صادرات دول المنطقة	4,4 %	20,9 %	10,8 %	13,4 %	7 %

Source : Manuel de statistiques de la CNUCED, 2016, P (23).

تدل المؤشرات والأرقام التي تم التعرض لها في الجداول السابقة على التشتت والاختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغاربية، وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي، بالرغم من أن تلك الأخيرة في حاجة ماسة لاغتنام ما هو متاح لها من مقومات وفرص لناء وحدة اقتصادية تضاهي أو تتجاوز إنجازاتها ما تم إحرازه في تجمعات اقتصادية لا تملك من المقومات والإمكانات ما تملكه دول المنطقة.

2- تنافسية الدول المغاربية: قبل الشروع في تحليل جوانب تنافسية دول المغرب العربي من الضروري المرور بمفهوم التنافسية الدولية وتطوره، حيث أن تتبع تاريخ هذا المفهوم، يمكننا من اكتشاف المساهمات الفكرية والنظرية الأساسية التي ساهمت في بنائه.

2-1 تطور مفهوم التنافسية الدولية: يوضح الجدول رقم (04) أهم الأفكار والنظريات التي ساهمت في تطوير مفهوم التنافسية الدولية:

الجدول 04: الأفكار والنظريات التي ساهمت في تطوير مفهوم التنافسية

النظرية / المفهوم	المساهمات الأساسية في بناء المفهوم
آدم سميث؛ 1823 – 1790 "البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776)	تمكن التجارة كل بلد من الاستهلاك أكثر بالاعتماد على قدر معين من عنصر العمل؛ التجارة الحرة والحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة في السوق.
كارل ماركس؛ 1818 – 1883 "رأس المال: انتقاد الاقتصاد السياسي" (1868)	المنافسة قد تخلق الرابحين لكنها قد تخلق الخاسرين بمستوى أكبر، والبديل الذي روج له الماركسيون هو التنافسية التي تعرف حسبهم على أنها التساوي في المنافع.
كروغمان؛ النظرية التجارية الحديثة – 1979"العوائد المتزايدة والمنافسة الاحتكارية والتجارة الدولية"	قد يكون بلد ما سباقا في تصدير سلعة معينة لمجرد أن إحدى المنشآت في ذلك البلد كانت هي المحرك الأول في صناعة تلك السلعة.
مايكل بورتر "الميزة التنافسية للأمم" (1990)	بناء على أفكار "لوكاسورومر" التي وضحت دور رأس المال البشري، الابداع والتكنولوجيا في تحقيق التنافسية، قدم "بورتر" نموذج الماسة التنافسية المتكونة من أربعة عناصر مفسرة للتنافسية.
تأثيرات بورتر	تم نقل نماذج "بورتر" للتنافسية من مستوى الشركات ليتم تطبيقها على البلدان والمناطق والقطاعات، وأصبحت التنافسية محل اهتمام الحكومات، التكتلات والمنظمات الدولية.

المصدر: بثينة محمد علي المحتسب،طالب محمد عوض (2010)،**التنافسية والتنمية** ،عمان،الاردن: منشورات الجامعة الأردنية،ص(28).

بناء على تلك المساهمات النظرية العلمية ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم التنافسية الدولية، كان أشملها ذلك الذي صدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) سنة 2003، أين تم تعريف تنافسية الأمة على أنها "حقل من حقول المعرفة الاقتصادية، يحلل الوقائع والسياسات التي تشكل مقدرة الأمة على تعزيز وخلق قيمة أكبر لمشاريعها ورخاء أكبر لشعبها" (محمد علي، محمد عوض، 2011، ص 17).

2-2 واقع تنافسية الدول المغاربية: تتعدد المناهج المستخدمة في قياس تنافسية الاقتصادات على المستوى العالمي، تبعا لأن لكل هيئة مختصة جملة من الاعتبارات والمؤشرات التي يبنى عليها تحليلها، ولعل من أبرز وأشهر الهيئات ذات الاختصاص في قياس التنافسية هو المنتدى الاقتصادي

العالمي (WEF)، تلك المنظمة الدولية التي تصدر منذ 2004 تقاريرا سنوية يتم ضمنها تصنيف اقتصادات العالم بناء على دمج مؤشرات التنافسية الجزئية والكلية، للخروج بمؤشر يمسى "مؤشر التنافسية العالمية".

إعتمادا على تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017يمكن استخلاص مؤشرات تنافسية الدول المغاربية كما هو موضح في الجدول رقم (05):

الجدول 05: ترتيب الدول المغاربية ضمن مؤشرات التنافسية العالمية خلال سنة 2017

المؤشرات / البلد	المتطلبات القاعدية	معززات الكفاءة	الابتكار والعوامل التكنولوجية	المؤشر الإجمالي (من 138 دولة)
الجزائر	82	102	118	**86**
تونس	84	99	97	**95**
المغرب	57	85	74	**71**
موريتانيا	123	137	136	**133**
ليبيا	غير متوفرة			

Source:World Economic Forum, the Global Competitiveness Report 2017-2018.

إضافة إلى أن الدول المغاربية تتذيل الترتيب العالمي في التنافسية العالمية، فإن مؤشراتها الفرعية كانت في الجزائر وتونس وموريتانيا أقل تماما من المستوى الذي تم إحرازه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، باستثناء تجاوز الاقتصاد الجزائري لمؤشرات المنطقة في مؤشر حجم السوق الذي ينتمي إلى المجموعة الثانية "معززات الكفاءة" وكذا الاقتصاد التونسي الذي تجاوز المنطقة في مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي الخاص بالمجموعة الأولى "المتطلبات القاعدية"، أما الاقتصاد المغربي فكانت المؤشرات الفرعية لتنافسيته في مستوى منطقة (MENA) متجاوزا إياها في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي التي تنتمي للمجموعة الأولى "المتطلبات القاعدية".

2-3 التكامل الاقتصادي المغاربي وفرص تعزيز تنافسية دول المنطقة:وقوفا على واقع تنافسية الدول المغاربية وضعف اندماجها الاقتصادي، يكون لزاما على دول المنطقة أن تتباحث في سبل تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي نظرا للمزايا التي يوفرها، والتي من شأنها الارتقاء باقتصادات المنطقة إلى مراكز مرموقة عالميا وتعزيز رفاهية مجتمعاتها، وأهم الفرص التي يطرحها التكامل الاقتصادي المغاربي في إطار تعزيز تنافسية دول المنطقة (الأمم المتحدة، 2013، ص.ص03-04):

أ-**الاستفادة القصوى من اتساع حجم السوق المغاربية:** يتجاوز حجم السوق المغاربية 97 مليون مستهلك حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2016، وهو ما يعتبر محفزا لنمو التجارة

البينية، خاصة مع توافر التواصل الجغرافي بين دول المنطقة، كما أن الروابط الثقافية واللغوية القوية التي تتمتع بها الدول المعنية من شأنها تكثيف المبادلات داخلها مقارنة مع المبادلات مع باقي مناطق العالم، بشرط إزالة الحواجز وإنشاء الاتفاقيات التفضيلية.

ب- الاستفادة من جاذبية المنطقة للاستثمارات: حيث أكدت العديد من الدراسات التجريبية على أهمية وقوة العلاقة بين التكامل، الاستثمار، النمو والتنافسية في البلدان النامية عموما والإفريقية بشكل خاص.

ج- تعزيز القوة التفاوضية على الصعيد الدولي: من شأن الاندماج والتكامل بين الدول المغاربية أن يمنحها وزنا أكبر في علاقاتها المتنوعة مع شركائها الخارجيين خاصة الشريك الأوروبي، وذلك نظرا لأن دول المنطقة يجمعها اتفاقيات شراكة متعددة، خاصة تلك المنبثقة عن انخراط جزء منها في المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما لن يكون فعالا في حال تشتت مصالح الدول المغاربية وانخراطها بصفة انفرادية.

د- التنسيق لمواجهة التحديات المشتركة: أما من ناحية التنسيق لمواجهة التحديات المشتركة، فأهم الرهانات التي يجب التعامل معها بصفة إقليمية بدل القطرية هي النمو الاقتصادي؛ فرص العمل؛ التنويع الاقتصادي؛ إدارة الموارد المائية، المشاكل البيئية؛ الديمقراطية والقضايا الأمنية، ويعتبر البنك الدولي أن تفعيل وتعميق التكامل الاقتصادي المغاربي مع تحسين معتبر في بيئة الأعمال قد يؤديان لزيادة في الناتج المحلي الحقيقي للفرد بنسبة 34 % في الجزائر، 27 % في المغرب و24 % في تونس.

خاتمة:

حاولنا في الشق الأول من هذه الدراسة تحليل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي وأهم المحطات التي مرت بها، ثم تحليل درجة الاندماج بين دول المنطقة بالاعتماد على أهم المؤشرات التي تقيس حجم المبادلات البينية بين الدول المعنية، وفي شقها الثاني قمنا بتحليل تطور مفهوم التنافسية الدولية وأهم المساهمات الفكرية والنظرية التي ساهمت في بنائه، ثم تحليل واقع تنافسية دول المغرب العربي بالاعتماد على مؤشرات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، لنصل في النهاية إلى استخلاص أهم الفرص التي يتيحها تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في مجال تعزيز التنافسية الدولية لدول المنطقة، وكانت أهم النتائج التي توصلنا لها ما يلي:

- المقومات التاريخية، الدينية، اللغوية والجغرافية كفيلة بإنجاح التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- هناك أسباب متعددة أدت إلى عدم نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي، كان أبرزها الخلافات السياسية التي حالت دون إضفاء مناخ مستقر وملائم لمثل هذه الترتيبات؛

- يعرض التكامل الاقتصادي المغاربي في حالة تفعيله فرصا معتبرة للارتقاء بتنافسية الدول المغاربية وتحقيق مستويات معتبرة من الرفاهية لشعوب المنطقة.

ومن أهم التوصيات التي يمكن طرحها في ختام هذه الدراسة:

- تعامل الدول المغاربية مع قضية التكامل الاقتصادي المغاربي كجزء من استراتيجيات التنمية التي ينبغي معالجتها هي الأخرى على نطاق اقليمي هادف وأوسع من نطاقها القطري؛
- الشروع في تأسيس مناطق حرة للتجارة والاستثمار لأن ذلك يعتبر أهم درجة تكاملية تتلاءم مع ظروف الدول المغاربية؛
- ضمان الحد الأدنى من التنسيق في مجال السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، كون ذلك يعتبر شرطا مسبقا لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– إكرام عبد الرحيم. (2002). التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي – العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة. القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.

– بثينة محمد علي المحتسب، طالب محمد عوض.(2010). التنافسية والتنمية، عمان. الاردن: منشورات الجامعة الأردنية.

– توفيق المديني.(2006).إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل. دمشق. سوريا: منشورات إتحاد الكتّاب العرب.

– حاتم سامي عفيفي.(2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، ج 2، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

– حاتم سامي عفيفي.(1994).التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2(ط2).القاهرة:الدار المصرية اللبنانية.

– عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين.(2010).ديسمبر.المغرب العربي – التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية.مجلة البيان،(04)،(373–375).

– عبد الإله بلقزيز.(2013).المغرب العربي– ثقل المواريث ونداء المستقبل (ط1)، سلسلة كتب المستقبل العربي. العدد 65. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

– عبد الحميد براهيمي.(1996).المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (ط1)، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،

– عبد النور بن عنتر.(2015). جويلية.البعد الأمني لاستعصاء التكامل في المغرب العربي، السياسة الدولية، (201).

– فؤاد أبو ستيت.(2004).التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

– فيصل بهلولي.(2014).إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، العدد 2014/14.

– محمد الشكري.(7–8 نوفمبر،2007). تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، قدم إلى المؤتمر المصرفي العربي السنوي– رؤية عربية للقمة الاقتصادية، ، الدوحة، قطر.

– نزية عبد المقصود محمد مبروك.(2007). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مع رؤية إسلامية، الاسكندرية: دار رؤية للنشر.

– هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. (2013). تحليل تحديات التنمية والأولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي، وثيقة تركيبية للاجتماع التشاوري بين مكتب شمال إفريقيا والمنظمات الدولية الحكومية حول آفاق التكامل المغاربي، الرباط، المغرب.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- BélaBalassa. (2011). the Theory of Economic Integration, New York, USA: Routledge Revivals.

- Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement. (2016). Manuel de Statistiques. New York.

Ernst B. Haas, Philippe C. Schmitter. (Autumn, 1964).Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America, International Organization, University of Wisconsin Press.**18**(4). 705-737. JSTOR2705528.

-J. S. Nye. (Autumn, 1970).Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model, International Organization, University of Wisconsin Press,**24**(4). 796-835. JSTOR 2706153.

-SalifKoné. (September 2012). Is Economic Integration Between Developing Countries a Singular Process?.Journal of Economic Integration, Center for Economic Integration, Sejong University,**27**(3): 386-409. JSTOR23317240.

- World Economic Forum. (2017).the Global Competitiveness Report2017-2018.

Yoo-Duk Kang. (June 2016). Development of Regionalism: New Criteria and Typology, Journal of Economic Integration. Center for Economic Integration, Sejong University, 31(2). 234-274. JSTOR 43783267.